عناصر الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر

Les déterminent de la bonne gouvernance et croissance Economique en Algérie

د. زاوي أحمد صادق[1]، ط . بن خالدي فضيل [2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، zaoui_sadek@yahoo.fr

[2] جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ، benkhaldifodil@gmail.com

تاريخ الاستلام: 04 /03/ 2018 **تاريخ القبول:** 02 /06/ 2018 **تاريخ النشر:** 15 /06/ 2018

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع عناصر الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قسمنا هذا البحث إلى قسمين رئيسيين باستخدام المنهج النظري والتحليلي التجريبي. في القسم الأول، استخدمنا المنهج النظري وتطرقنا من خلاله إلى مفهوم الحكم الراشد مع ذكر عناصره الأساسية الممثلة في الديمقراطية، الاستقرار السياسي والفساد، ثم ذكرنا العلاقة بين عناصر الحكم الراشد والنمو. وفي القسم الثاني ركزنا على دراسة حالة الجزائر باستخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل العلاقة بين عناصر الحكم الراشد الثلاث مع النمو الاقتصادي، وفي مرحلة ثانية درسنا هذه العلاقة باستخدام المنهج التجريبي باستخدام منهج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة (ARDL)، فتوصلنا إلى نتائج متوافقة مع التحليلات أن الفساد والديمقراطية يؤثران بقوة على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الديمقراطية، الفساد، الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي.

Abstract :

This paper discusses the determinants of good governance and economic growth in Algeria, where we divided this research into two main sections using the theoretical, analytical and empirical approach. In the first section, we used the theoretical approach and discussed the concept of good governance with its main elements represented in democracy, political stability and corruption, and then the relationship between these elements of good governance and growth. . In the second part, we cited the case of Algeria in two stages; the first, using the analytical approach by analyzing the relationship between the three elements of good governance and economic growth, then in a second step using the econometric approach using the ARDL approach. We concluded with results consistent with the analysis that corruption and democracy have a significant impact on Algeria's long-term economic growth.

Key words: good governance, democracy, corruption, political stability, economic growth

JEL Classification : E6, G34, G38

زاوي أحمد صادق الإيميل: **zaoui_sadek@yahoo.fr**

مقدمة:

تميزت سنوات التسعينات بأفكار متعددة المستويات على مستوى إشكالية التنمية. ففي السنوات الأخيرة، عرف العالم قفزة اقتصادية وبشرية كبيرة جدا التي أدت إلى ميلاد نظام اقتصادي واجتماعي جديد، وبالتالي، برزت دراسات بحثية عديدة من طرف مختصين وباحثين حول هذا الموضوع الحكم. وهذه الدراسات تكاثرت مع الزمن وهي ذو أفكار متنوعة ومتباينة نسبيا، وتحمل الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في هذا النظام الجديد وفي تحقيق وتطوير المعايير وأساليب مساعدة القرارات. وأحد المفاهيم التي ظهرت في مختلف الندوات والمؤتمرات العالمية هو "الحكم الراشد" la» «Bonne Gouvernance. ولكن كباقي المفاهيم الأخرى الجديدة، الحكم الراشد يشرح ويفسّر بعدة مفاهيم حسب كل هيئة أو مؤسسة. وهذا النهج «la Bonne Gouvernance» يستند أساسا على ادخال اصلاحات جديدة ليس فقط الاقتصادية والمالية، ولكن الاصلاحات المؤسساتية والتي تهدف ليس فقط لإصلاح الدولة، ولكن أيضا لتشغيل السوق.

من جهة أخرى، نجد إشكالية المؤسسات عند (North, 1990) قد اعتمدت على نطاق واسع في مجال البحوث، حيث تم الاعتراف بها من طرف الجميع في دورها في التنمية الاقتصادية، مما شكل تحديا لعقود من الزمن في تحديد المؤسسات الأكثر أهمية فيما يتعلق بمساعدات التنمية. ففي أي من السياقات يتم خلقها وكيف يتم وضعها؟ والأغلبية يؤكدون بأن المؤسسات لها تأثير إيجابي معين على النمو في المدى الطويل وعلى التنمية، لكن هذه العلاقة هي مبسطة نظريا. فالمؤسسات الفعالة في بلد ما، قد تكون غير فعالة في بلد آخر، فالعديد من الباحثين حاولوا فهم كيف تشكلت المؤسسات في البلدان المتقدمة، وما أصولها، وكيف يمكن أن نحث البلدان النامية لكي تكون لديها نفس المؤسسات.

في الجزائر، النظام المؤسساتي والاقتصادي عرف عدة تغيرات عبر مراحل مختلفة؛ فمن مرحلة بناء الدولة القومية، ثم مرحلة نظام الحزب الواحد ونظام الاشتراكية إلى مرحلة التعددية الحزبية ومبدأ الديمقراطية وفتح الاقتصاد على القطاع الخاص المحلي والأجنبي. كل مرحلة عرفت تقلبات واختلالات نتيجة حدوث أزمات وانهيارات كانت أشدها أزمة 1986 التي نتجت عنها مظاهرات 1988 والتي أدت إلى إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة. هذه الإصلاحات المؤسساتية التي كان الهدف منها هو إصلاح البيئة المؤسساتية التي يعمل فيها المجال السياسي والاقتصادي، إصلاحات تهدف إلى تحقيق النمو من خلال إقرار الديمقراطية وتحقيق الاستقرار ومحاربة الفساد. ولمعرفة إن كان لهذه العناصر أثر على النمو في الجزائر،

حسب التحليلات في الشأن الجزائري، تبين أن أصل هذه الاختلالات والأزمات ناتجة عن خلل مؤسساتي مرتبط بسوء الحكامة: لا وجود لديمقراطية التي توفر المسؤولية والمساءلة، فساد متفشي في جميع المجالات ولا استقرار سياسي وحكومي متأصل في النظام يعود جذوره إلى ما قبل مرحلة الاستقلال. حتى في تقارير البنك الدولي، أشار إلى أن أزمة التنمية في البلدان العربية هي أزمة مؤسساتية ترتبط بسوء الحكامة. فالحكم الراشد يوفر ثلاثة عناصر أساسية: الديمقراطية الحقيقية التي توفر منصة للمساءلة والمسؤولية، يحارب الفساد ويحقق الاستقرار السياسي والحكومي.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما قدمناه سابقا، سنسعى إلى الإجابة على الإشكالية التالية: "**هل لعناصر الحكم الراشد أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ "**

للبدأ في التحليل، فإنه من الجيد أن نطرح هذه الفرضيات التي لها علاقة بالموضوع:

الديمقراطية لها أثر إيجابي على النمو في الجزائر؛

عدم الاستقرار السياسي والحكومي ليس له يؤثر سلبيا على النمو في الجزائر؛

الفساد يؤثر سلبيا على سيرورة النمو في الجزائر.

وإنه من المناسب أن نبدأ هذا العمل من خلال تقديم مفهوم الحكامة ومؤسساتها. هذه العملية هي ضرورية لأنها ستسمح لنا بتبرير نوع الحكامة الذي نشير إليه في هذا العمل. وقد قسمنا هذا البحث إلى أربعة أقسام، القسم الأول يعالج موضوع الحكم الراشد حيث يهدف هذا الأخير الى تسليط الضوء على أهم تعريفاته ومكوناته الأساسية؛ وفي القسم الثاني، سنحاول دراسة العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي على المستوى النظري. والقسمين الأخيرين، سنحاول تحليل عناصر الحكم الراشد على الحالة الجزائرية، لننهي عملنا بدراسة تجريبية حول العلاقة بين عناصر الحكم الراشد بالنمو الاقتصادي بالاستعانة بالبرامج الإحصائية.

1- الحكم الراشد (La Bonne Gouvernance):

1-2- مفهوم الحكم الراشد:

إن مصطلح «good governance» يرتبط بالخبير "اسماعيل سراج الدين" (Mills et Serageldine, 1991) نائب رئيس البنك الدولي في تقريره لسنة 1994 تحت عنوان [*إدارة الشؤون العامة*]. وتجسّد الحكم الراشد في صنع القرار السياسي القابل للتنبؤ، المفتوح والواضح (هذا يعني في عمليات شفافة) في ديمقراطية مخصبة، ذو أخلاقيات مهنية، في حكومة تنفيذية مسؤولة عن نشاطاتها، وفي مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، حيث كلّ هذه الجهات الفاعلة يجب أن تخضع لمبادئ القانون.(Richard, 2008)

حاليا، البنك الدولي يعني بالحكامة قدرة الدولة على توفير المؤسسات التي تقدم الدعم للأنشطة التجارية، ويعني بالحكم الراشد بالنجاح في إيصال هذه المؤسسات. ويشمل الحكم الراشد خلق وحماية حقوق الملكية، نظام تنظيمي يدعم المنافسة، سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تخلق بيئة مستقرة لأنشطة السوق. ويعني الحكم الراشد أيضا غياب الفساد إلى الحد الذي قد يغيّر من أهداف السياسة وإضعاف شرعية المؤسسات العامة (Mondiale, 2002)

2-2- عناصر الحكم الراشد:

إن المدير السابق للبنك الدولي (Daniel Kaufmann) والاقتصادي الرئيسي في مجموعة أبحاث البنك (Art Kraay) عرّفوا الحكامة بأنها: [التقاليد *والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما من أجل الصّالح العام*].(Kaufmann D., 2002) وهذا يشمل العملية التي يتم بها اختيار الحكومات، مراقبتها واستبدالها، قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات السليمة على نحو فعّال. وأخيرا، هذه العملية تغطّي احترام المواطنين والدولة وليس المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.) .

هذا التعريف يتألف من عدة جوانب للحكامة التي تؤثر على العناصر التالية:

- ✓ الميزة الديمقراطية للمؤسسات السياسية؛
- ✓ الاستقرار السياسي، غياب العنف وفعالية الحكومة؛
- ✓ مكافحة الفساد والحاجة إلى الشفافية والمساءلة.

2-2-1- الديمقراطية:

إن مفهوم الديمقراطية كان موضوعا له العديد من التعاريف، وهذا المفهوم يؤكد مبدأ المساواة بين جميع الناس داخل البلد الواحد. هذه الشرعية القانونية تعين الحق المتساوي في المشاركة في مجال السياسة. وتهدف الديمقراطية إلى حماية المحكومين ضد السلطات التعسفية من خلال احترام الاجراءات القانونية في ممارسة السلطة. هذا النظام الذي يرتكز على العنصر البشري يتطلب منه مظهر ملموس وواضح من إرادته. وما يسهل ذلك، هو تكريس حرية الأفكار والصحافة، التجمعات واختيار وامتلاك الممثلين في سياق تعددي. (BM, 1992)

وأي نظام سياسي ديمقراطي سيحدّ القادة السياسيين من خلال المؤسسات الانتخابية، التشريعية والقضائية. هذه الحدود تضعها المؤسسات في وجه الاجراءات التعسفية الصادرة من القادة السياسيين والمسؤولين والقضاة. يعني أن سيادة القانون هي المنظمة العملياتية في المجال السياسي.

فالقادة لا يملكون الحق في حظر المنظمات السياسية، الحد من حرية التعبير ومضايقة المعارضين السياسيين أو إلغاء الانتخابات. (وليد،، 2012)

2-2-2- عدم الاستقرار السياسي:

إن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يتطلب التوضيح ويغطّي حقيقتين مختلفتين لهما آثار مختلفة على التنمية الاقتصادية. ومن الضروري التميز بين تغيير النظام أو السلطة السياسية التي تحققت نتيجة أعمال عنف من التغييرات التي أدخلت في الاجراءات القانونية الواجبة. ويعزي عموما إلى تسمية الظاهرة الأولى ب "عدم الاستقرار السياسي" و"المناوبة السياسية" بالنسبة للظاهرة الثانية.. (Akagül، 2005)

عدم الاستقرار السياسي يغطّي جميع أحداث العنف السياسي، وهذا يشمل المظاهرات العدوانية، أعمال الشغب والاغتيالات السياسية. وعلى المستوى النظري، دراسة آثار عدم الاستقرار السياسي على النمو تركّزت على دراسة بأي كيفية لأحداث معينة تؤدّي إلى حقوق ملكية غير مؤكدة وبالتالي مهدّدة، وهذا ما يؤدّي إلى افتراض الفشل والشك حول تنفيذ حقوق ملكية مستقبلا. (Kaufmann Daniel, 2003)

2-2-3- الفساد: جانب أساسي من الحكامة:

الفساد يعتبر واحد من الأركان الرئيسية الأكثر مناقشة بالنسبة لمفهوم الحكامة. وكباقي المصطلحات الأخرى كالحكامة مثلا، مفهوم الفساد هو مصطلح غامض ووضع تعريف موحد يبدو صعبا. لذلك، تنسب عدّة تعريفات للفساد نتيجة اختلاف أنواعه وأشكاله. وفقا ل (Bardhan 1997): [الفساد *هو استخدام الخدمة العامّة لتحقيق مكاسب خاصة*].(Bardhan, 1997) وبالنسبة ل (Shleifer et Vishny, 1993): [*يشير الفساد إلى تبادل الممتلكات الحكومية من طرف الموظفين العموميين لتحقيق مكاسبهم الشخصية*].(Shleifer & Vishny, 1993) وعلى الرغم من أنه من الصعب الإجماع على تعريف دقيق، لكن هناك اجماع على أن الفساد يشير إلى كافة أشكال استغلال المناصب والسلوكيات التي يرتكبها سواء السياسيون أو موظفو الخدمات في القطاع العام أو الخاص.

3- الحكم الراشد والتنمية:

إن مصطلح الحكم الراشد الذي يستخدمه البنك الدولي يستند على نوعية الحكامة في البلد. ويشير إلى معايير محددة مسبقا وفقا لمقاييس البلدان المتقدمة. ولكن، هل أن وجود حكم راشد بالمعنى الذي حدده البنك الدولي يضمن مؤسسات جيدة؟ وهذا ما يعارض بعض البلدان التي اعتمدت بدقة مبادئ الحكم الراشد الخاص بالبنك الدولي. فعلى سبيل المثال، بلدان جنوب الصحراء الأفريقية

أو أمريكا اللاّتينية شهدت انخفاضا كبيرا في معدلات نموها بعد اعتماد اصلاحات التحرير التي أوصى بها البنك الدولي وحتى التي فرضتها الجهات المانحة الدولية. (Chang-H, 2011)

من ناحية أخرى، كل من الصين، كوريا والهند يصنفهم البنك الدولي من بين البلدان الضعيفة من حيث نوعية أنظمتها للحكامة، إلا أن هذه البلدان قد ضمنت الانطلاق الاقتصادي بفضل مؤسسات مختلفة، لكنها تتكيف مع ظروف وسياقات هذه البلدان والتي عززت مناخ الثقة وحماية المعاملات. وقد ركزت العديد من الدراسات في حالتها على بعض البلدان الآسيوية وشككت في النهاية في توصيات البنك الدولي من حيث "الحكم الراشد". (Chang, 2011)

إن الدراسة الخاصة ب (Allen et al, 2005) تهتم بشكل خاص الحالة الصينية فيما يتعلق بالنظام القانوني. فقد لاحظوا أنه وبالمقارنة بالبلدان المدروسة في أعمال (La Porta et al, 1998)، النظام القانوني الصيني معنويا مختلف كثيرا، ونظامهم البنكي لا يزال بطيء جدّا. فالإشكال هو كيف تفسر النجاح الاقتصادي مع سوء الحكامة؟ وهل أن سوء الحكامة يعني دائما ضعف الأداء الاقتصادي؟(Allen N. Berger, 2009)

إن الحديث عن تحقيق التنمية بدون حكامة جاء نتيجة دراسة منشورة من طرف الباحثين لدى البنك الدولي (Kaufmann et Kraay, 2002) التي حملت عنوان (growth withouth governance). واقترحوا من خلال هذه الدراسة العلاقة بين مؤسسات الحكامة والتنمية الاقتصادية من خلال فصل هذه العلاقة إلى قسمين: العلاقة الأولى المختبرة تخص تأثير الحكم الراشد على مداخيل الفرد. والثانية هي الحالة العكسية، أي تشير إلى تأثير نصيب الفرد من الدخل على نوعية مؤسسات الحكم الراشد.(Kaufmann, 2002) . وكانت واحدة من النتائج الرئيسية ل (Kaufmann et Kraay, 2002)، تخص التأثير الكبير والايجابي للحكم الراشد على المداخيل. وفي المقابل، العلاقة العكسية هي ضعيفة أو حتى سلبية. ووفقا لهذين الباحثين، لا توجد هناك حلقة فعالة التي من خلالها يتأثران النمو والحكامة ببعضهما البعض أو يحسنان بعضهما البعض. كما فسروا كذلك، أنه عندما يكون هناك نمو اقتصادي قوي بدون حكم راشد، فإن هذا الأخير لا يتحسن. وفي المقابل، وجد كل من (Kaufmann et Kraay, 2002) أن الثروة الناجمة في أي بلد ستكون مصدرا جديدا للصراعات التي تنجم عن توزيع الايرادات بين النخب الحاكمة. وفي حالة غياب مؤسسات وقواعد قانونية فعالة والتي تمثل خصائص سوء الحكامة، ومع زيادة الثروة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى امتناع النخب الحاكمة عن القيام بأي حوافز لتحسين مستويات الحكامة. وبدلا من ذلك، سيكون لها دوافع للمحافظة على دائرتهم الخاصة (حلقة الأصدقاء) والحفاظ على مزاياها. هذه الوضعية المؤسساتية تعرف ما يسمى ب "التحكم في الدولة (captation de l'Etat)، وهذا ما جاء في تقرير الأمم المتحدة

(ONU, 2007). فهذه الحالة تتميز بها البلدان الانتقالية والتي بدأت في انطلاقها الاقتصادي. وأغلبها ما تزال تجد نفسها عالقة في وضعية مؤسساتية بين عاملين الانتقال والانطلاق. فإذا كانت هناك ثروة (نمو)، يكون هناك إيرادات ريعية ترافقها، وبالتالي نشوء أو قيام ما يعرف ب "التحكم في الدولة" وتطورها مع تزايد خلق قوانين ولوائح لصالح هذه النخبة المتحكمة في شؤون البلد ،(ONU, 2007) .

من ناحية أخرى، البلد الديمقراطي لا يمكن أن يبقى بدون موارد. وقد أشار (Barro, 1999) على أن الزيادة في مستوى الحياة يميل إلى زيادة الديمقراطية. وفي المقابل، الديمقراطيات التي ظهرت بدون تنمية اقتصادية هي غالبا ديمقراطيات التي فرضتها المنظمات الدولية أو عن طريق المستعمرين السابقين، فهي غير قادرة على البقاء لمدة طويلة. كذلك، إذا كان بلد قد بدأ في التحول الديمقراطي، سيكون لمستواه من التنمية الاقتصادية تأثير كبير على بقاء هذه الديمقراطية المولدة.(Barro, 1999) والديمقراطيات الفقيرة ذات دخل فردي سنوي أقل من 1000$ هي ديمقراطيات هشة؛ وفي حالة تطبيق الديمقراطية، ستكون الثروة شرط لبقاء هذه الديمقراطية بشكل مستقل عن أي شرط آخر.

وفي دراسة أخرى، وجد أنه في البلدان الأكثر فقرا، نوعية النظام السياسي لا يؤثر على النمو، سواء كانت ديمقراطية أم لا. وأن نقص الموارد يجعل من هذه الحكومات غير قادرة على ترقية أو تغيير الوضع، سواء كانت حكومات ديمقراطية أو لا. والديمقراطيات في البلدان الفقيرة، أصبحت ديكتاتوريات بشكل أكثر تواترا. كما درست كذلك العلاقة العكسية ووجدوا أن نصيب الفرد من الدخل له تأثير كبير على احتمال أن يصبح هذا البلد ديمقراطي. والدخل الفردي يلعب أيضا دورا هاما في استقرار هذه الديمقراطيات حيث تستمر أو تصبح مرة أخرى ديكتاتورية (Przeworski et al, 1996). ففي جميع الحالات، الانتقال نحو ارساء الطابع الرسمي للقواعد والتنمية، يجب أن يتم مع النمو الاقتصادي. فإنشاء مؤسسات ستكون عملية مكلفة جدا وبدون نمو اقتصادي، فمن غير المحتمل للبلدان أن تضمن تطورها.(Marchesin P, 2004) بالنسبة لبعض الباحثين، الديمقراطية والحكم الراشد ليسا ضروريين للتنمية (Przeworski et al, 2000 ; Glaeser et al, 2004, Chang, 2004). فمثلا بلد الصين ومنذ سنة 1978، النمور الآسيوية في سنوات 1970-1980، المعجزة الاقتصادية للبرازيل في ظل الحكم العسكري، أو فرنسا خلال فترة الثلاثين المجيدة (Meisel, 2004).(Meisel N, 2004) وبناءا على هذه النتائج، سيكون من الجيد أن نفهم كيف يكون الحكم الراشد محرك للنمو أو لا؟

4- الحكامة في الجزائر:

إن التحليل الدقيق للممارسات الاصلاحية للدولة الجزائرية خلال العقود الأخيرة تسمح لنا فهم تناقضات الدولة في معالجة مسألة الاصلاحات الاقتصادية. فمن جهة، هي بحاجة إلى تحديث الاقتصاد لكي يكون محمي من الانهيارات المحتملة للأسعار العالمية للمحروقات، ومن جهة أخرى، هناك خوف من العقبات السياسية للإصلاحات الاقتصادية. فالعقبة الرئيسية أمام تحول الاقتصاد

الجزائري نحو اقتصاد السوق هي سياسية بقوة، لأن الآفاق الهادفة والموضوعية للإصلاحات الاقتصادية في الظروف التاريخية للجزائر لا يمكن أن تكون سوى لإعادة رسم الحدود بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي من جهة، ورسم الحدود بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى. وكان المقصود في الواقع هو اصلاح الانحراف والتشويه الأصلي الذي من خلاله تطورت الجزائر منذ الاستقلال. هذا الاصلاح يشمل عدم تخصيص الدولة من خلال إعادة ارجاع الحق للمجتمع فيما يتعلق بخلقه بنفسه للثروات الضرورية اللازمة لتكاثرها. وبعبارة أخرى، عدم تسييس الاقتصاد (نزع الطابع السياسي عن الاقتصاد) وتسييس (اضفاء الصفة السياسية) الدولة الإدارية، ولكن هذا افترض أن النظام الذي تقلّد الدولة الجزائرية تحول جذريا وقبل التكاليف السياسية للإصلاحات الاقتصادية.

4-1- علاقة عناصر الحكم الراشد بالنمو في الجزائر:

من خلال تشخيص هذا التحليل، نستخلص وجود العوامل المؤسساتية التي تشكل عقبة أمام الاصلاح الفعلي للاقتصاد الذي يحوله إلى اقتصاد انتاجي وتنافسي، وبالتالي يحقق الديناميكية الاقتصادية التي تخلق التراكم والنمو. وتتكون أساسا من ثلاثة عوامل رئيسية هي التي تخلق هذه العقبات المؤسساتية التي تعيق انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد انتاجي وتنافسي: التدخل الكبير للدولة (اقتصاد ريعي وتوزيعي)، ازدواجية السلطة، الفساد (فساد سياسي واقتصادي). هذه العوامل تتطلب تفعيل مبدأ الحكم الراشد من أجل تجاوز هذه العقبات المؤسساتية التي أدت إلى منع خلق التراكم والنمو. وتتمثل هذه العقبات في:

4-1-1- الديمقراطية والنمو:

إن الجزائر تواجه مجموعة من العقبات المؤسساتية الرئيسية ترتبط بمتغير الديمقراطية، وأهم عقبة المؤسساتية تتمثل في نمط الدولة النيوباتريمونيالية (Néo-patrimonialisme)(Lahouari, 1992) التي تستند على نظام من القيم والعلاقات يعتمده هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجدد هذه الدولة. ويتميز هذا النظام بخصائص سلبية التي تشوه نمط الحكامة وطريقة إدارة شؤون الدولة. ومن بين الخصائص الأكثر سلبا على الحكامة هو ظاهرة انتشار الفساد والعصبوية (Fractionnisme) والزبونية السياسية (clientélisme politique)، الجهوية والمحاباة...الخ. وهناك عاملين أساسيين أثرا في طبيعة الدولة والحكامة في الجزائر، هما على التوالي:

- اعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الايديولوجي، (قدوسي، 2008)وفي تعاملها مع المجتمع بجميع قواه الاجتماعية، الثقافية والسياسية انطلاقا من فكرة الشعبوية، مما نتج عنها غلق

المجال السياسي وتثبيط محفزات المنافسة الحقيقية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم اعطاء الفرصة للقوى الرجعية لتفرقة الشعب وتشتت الوحدة الوطنية. (الجابري،، 1994)

- تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الريع من مداخيل المحروقات، وبالتالي، المجتمع لا يمكن أن يكون قوة منتجة تساهم في البناء الصحيح والفعلي لمؤسسات الدولة، ما لم يستطع حتى الآن أن يمثل قوة اقتصادية يمكن عن طريقها أن ينتج ما يستهلك أولا، ثم يساهم بجزء من انتاجه في بناء المصلحة العامة.

أما العقبة المؤسساتية الثانية المرتبطة بمتغير الديمقراطية هي أن عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة انتاج أنماطها ونقائضها. وقد ذكر (حربي)في هذا الجانب: [*تحرر خداع لا يصلح إلاّ لرسم تحول ديمقراطي موجه للمحافظة على الأشخاص أنفسهم في السلطة*].(Stora, 1995)

وحتى بعد الاصلاحات المؤسساتية التي طبقتها الجزائر في إطار تكريس الديمقراطية والمساءلة، فهي لم تؤدي إلى ديمقراطية حقيقية لأنها نتجت عن أعمال عنف وفوضى سياسية واجتماعية، وليس في سياق تطور اجتماعي سياسي. من جهة أخرى، إذا كانت الديمقراطية تستند على المشاركة السياسية وبدأ التفاعل بين الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الحكومة لم تستطع أن تكوّن مجتمع مدني فعال لا من خلال المشاركة السياسية ولا من حيث الحركات التنظيمية (نقابات، منظمات غير حكومية...الخ). كما أن القطاع الخاص الذي يؤثر في العملية السياسية فهو غير مستقل عن النظام، فهو تشكل في إطار خدمة مصالح سياسية على حساب مصالح شخصية وليس على حساب المصلحة العامة، وهذا يتجلى في معظم الاستثمارات الخاصة التي تتوزع على مستوى القطاعات التي تحوي الريع.

من جانب المساءلة، فلا يوجد جهاز تنفيذي فعال أو تطبيق لنصوص التي تخضع المسؤولين للمساءلة. فتشابك السلطة التنفيذية مع سلطة الرئيس مع البرلمان بغرفتيه، يفقد مصداقية الجهاز التنفيذي، وهذا ما يؤدي بإخلال مبدأ استقلالية السلطات. وحتى السلطة القضائية هي ليست مستقلة كما ينص عليها الدستور، فهي في خدمة النظام السياسي ولا تفرض المساءلة والعدالة والخضوع للقانون. فالدولة فقدت شرعيتها حتى يصل الأمر إلى أبسط مواطن يتحدث عن عدم وجود سيادة القانون. وهذا الأمر يعمل على تشويه السياسات الحكومية.

4-1-2- عدم الاستقرار والنمو:

إن فشل برامج التنمية وعدم فاعلية الحكومة في تنفيذ السياسات، فضلا عن التوزيع غير العادل للثروة وتفشي ظاهرة الفساد وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية تُرجمت بصراعات داخلية متمثلة في مظاهرات وأعمال شغب وعنف، حيث وصلت حدتها إلى العنف الإرهابي الذي مازالت تعاني منه الجزائر إلى حد الساعة وإن كان ذو أبعاد سياسية، ودمج العنصر الديني في الحياة العامة على المستوى السياسي والاجتماعي. فمنذ الاستقلال عرفت البلاد ومازالت تعرف صراعات داخلية سواء كانت لدوافع سياسية أو اقتصادية، إلا أنها أثرت ولازالت تؤثر على العملية التنموية، وتشكل خطر سياسي يعيق المجهودات الحكومية.

على المستوى الاقتصادي، دور الحكومة المشجع من طرف الحكم الراشد من المفترض أن يلبي شرطين: زيادة الكفاءة والبحث عن بديل للتنسيق الاجتماعي الذي يستجيب بشكل أفضل للتعقيد الاجتماعي. فعمليات جيّدة تؤدّي إلى سياسات جيّدة. وهذا ما يركّز على أدوات حل المشاكل على حساب المصلحة العامة. فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الاجماع، وتصبح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية. في الجزائر، نشهد عدم استقرار من ناحية السياسات الحكومية: فهي مرتبطة بالوفرة المالية للدولة المرتبطة بقوة بعائدات المحروقات. فكلما انخفضت المداخيل كلما دعت إلى سياسات اصلاحية ومؤسساتية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية، تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية. وحتى إذا طبقت سياساتها، فهي يمكن أن تمس جماعات معينة فقط، وهذا راجع إلى النظام السياسي والبيروقراطي، حيث أن تنفيذ القرارات والسياسات الحكومية يمكن أن يتأثر تحت ضغط جماعات معينة. فالسياسات الحكومية يجب أن تمر عبر المجال المؤسساتي وفرضها من طرف القانون. فقدرة الحكومة على تنفيذ البرامج مرتبط بنوعية الحكامة وتماسك الحكومة مع الأحزاب والجهات الفاعلة الرئيسية. فالحكم الراشد يفرض تنفيذ هذه السياسات من خلال التحويلات المؤسساتية القائمة التي توجه تنفيذ السياسات الحكومية.

كما نشير إلى الأهمية الخاصة لقضية توازن السلطات على استقرار المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الفصل بين السلطات. فازدواجية التحكم في السلطة التنفيذية من طرف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة يمكن أن يخلق صراعات وتعايش في حالة تفكك الأغلبية الرئاسية والبرلمانية. فعدم الاختيار بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني يطرح مشكلة عدم سيادة القانون. كما

أن ثنائية البرلمان ذو مجلسين تشريعيين في القانون الأساسي هو أيضا مصدرا محتملا للصراع والاختناقات المؤسساتية. فمن خلال مجلس الأمة، حيث ثلثه يُعين من طرف رئيس الجمهورية، رئيس الدولة يمكن أن يكون عائقا أمام أي تشريع تصدره مؤسسة المجلس الشعبي الوطني وهو ما يتعارض مع مبادئ الجمهورية.

4-1-3- الفساد والنمو الاقتصادي:

إن الجزائر تواجه مشكلة مؤسساتية من أجل ضمان توسعها الاقتصادي. ومشكلة الفساد تتعلق بالحكامة التي هي طريقة ممارسة سلطة الدولة، وهو يرمز إلى ضعف المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية. فهو يعمل على تثبيط الاستثمار من خلال القيود البيروقراطية التي تدفع الموظفين بخلق التأخير والمضايقات التي تجرهم إلى الفساد. كما يعمل على انتهاك ثقة المواطنين وتخفيض الرأسمال الاجتماعي، وهذا ما يقوّض ويزيل شرعية السلطة السياسية بشكل بطيء. فالفساد يتدخل في إدارة الشؤون العامة في الجزائر، وهو ما يشكل مصدر سوء تخصيص وتوزيع الموارد، وبالتالي هو عامل للتخلف الاقتصادي. كما أن الفساد منتشر بقوة في القطاعات الخدماتية وأساسا التجارة، ويرتبط بطريقة تحقيق الأرباح من خلال القيام بالأنشطة غير المنتجة بطريقة مباشرة. هذه الأنشطة متعلقة بالاقتصاد الريعي والتوزيعي نظرا لأن الحكومة مازالت تقدم اعانات كبيرة. فرجال الأعمال والمسؤولين يفضلون الاستثمار في المجالات الريعية من أجل نهبها والاستحواذ عليها، وبالتالي تحقيق أرباح طائلة ومباشرة. هذه الجماعات وبإيعاز من السلطات السياسية تشكل فساد سياسي يمنع من تحقيق اقتصاد انتاجي يكسر العلاقة بين الدولة والاقتصاد الريعي. فالفساد في الجزائر يحوّل الثروات الوطنية لصالح فئات قليلة، يؤدّي إلى تآكل قاعدة الموارد لدى البلد، وهو ما يساهم على الحفاظ على الدائرة المفرغة من الفقر. كما يعمل على حرمان أضعف الفئات المجتمعية من ثمار التنمية من خلال تحويل الأولويات الاجتماعية الأساسية.

وفي غياب قوة معارضة فعالة، الدولة هي الآن أكثر عرضة للفساد. وهذا ما قوض المبادئ التي تحكم دولة القانون، وشرعية الحكومات وفعالية ومصداقية المؤسسات العامة، وعطّل العدالة وخلق مناخ غير آمن يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسي. ويجب علينا ألا ننسى أن صناع القرار عندما يعتبرون فاسدين، فيصبحون ليس فقط غير قادرين على مراقبة موظفيهم، ولكن يفقدون كل السلطة الأخلاقية. وعلى مستوى آخر، الفساد قوّض القيم الأخلاقية والثقافية للمجتمع وحافظ على حلقة مفرغة: المجتمع موجود وغير فعال أمام الفساد، ولا يعود قادرا التفاعل أو المقاومة. وخارج الجوانب الأخلاقية للفساد، يجب أن يتم احتواء الفساد لأسباب تتعلق بنظام يكون عملي جدا. فالجزائر ستواجه مخاطر سياسية كبيرة إذا لم تحارب الفساد، لأنه يمكن أن يضعف بقوة السلطة وقدرات نشاط الدولة، ويهدد سلامة المؤسسات الديمقراطية.

2-4- العلاقة بين عناصر الحكم والراشد والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية

في هذا القسم، سوف نستعين بمنهج الاقتصاد القياسي في دراستنا لإثبات إن كان لهذه العناصر المكونة للحكم الراشد علاقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر بالاستناد على أدوات التقدير العددي والكمي للمتغيرات المدروسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء، ملتمسين دراسة العلاقة بالمتغيرات المدروسة، أي دراسة الأثر على المدى القصير والطويل. ومن أجل تحقيق هذا التحليل القياسي، سنحاول دراسة أثر عناصر الحكم الراشد على مستويات النمو الاقتصادي في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (1984-2016)، وهذا بالاستعانة بنموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

وبالاعتماد على نماذج (Perasan, 1997) و (Perasan et al, 2001) نتمّ صياغة نموذج (ARDL) متكون من متغير تابع Y وK من المتغيرات التفسيرية (X1, X2...,X5) حيث يكتب النموذج ARDL(p,q1,q2,….q5) وبالتطبيق على المتغيرات، نستخدم النموذج التالي: PIBPH=f(corru, democ, stagov, ref1989)

ويكتب النموذج ARDL (p,q1,q2,….q5) بالشكل التالي:

$$\Delta \boldsymbol{YPIBPH_t} = \boldsymbol{\alpha_1 PIBPH_{t-1} + \alpha_2 CORRU_{t-1} + \alpha_3 DEMOC_{t-1} + \alpha_4 STAGOV_{t-1} + \alpha_5 REF1989_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p-1} \boldsymbol{\beta_{1i}} \Delta \boldsymbol{PIBPH_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \boldsymbol{\beta_{2i}} \Delta \boldsymbol{CORRU_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \boldsymbol{\beta_{3i}} \Delta \boldsymbol{DEMOC_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \boldsymbol{\beta_{4i}} \Delta \boldsymbol{STAGOV_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \boldsymbol{\beta_{5i}} \Delta \boldsymbol{REF1989_{t-1}} + \boldsymbol{\varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots\ldots \textbf{(01)}$$

حيث أن: Δ: تمثل الفرق الأول؛ ε_t: حد الخطأ العشوائي؛ PIBPH، يمثل المتغير الخارجي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد مأخوذ من بيانات البنك الدولي؛ أما المتغيرات الخارجية في مأخوذة من مؤشر المخاطر السياسية لمجموعة البيانات البحثية (PRS) وهي على التوالي: CORRU، معدل الفساد؛ DEMOC، مستوى الديمقراطية، STAGOV، وهي الاستقرار الحكومي؛ ومتغير آخر وهمي يعكس مرحلة ما قبل الإصلاحات وما بعدها ويأخذ القيمة 0 للمرحلة الأولى والقيمة 1 للمرحلة الثانية ويرمز له بالرمز REF1989.

$(P,q_1,q_2,\ldots,q_4)$: تمثل فترات الابطاء للمتغيرات (pibph, corru, democ, stagov, ref1989)على التوالي.

ويتمّ وصف العلاقة الحركية في الأجل القصير في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كما يلي:

$$\Delta YPIBPH_t = \sum_{i=1}^{p-1} \beta_{1i}\Delta GPIBPH_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \beta_{2i}\Delta CORRU_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \beta_{3i}\Delta DEMOC_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_3-1} \beta_{4i}\Delta STAGOV_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_4-1} \beta_{5i}\Delta REF1989_{t-1} + \emptyset ECT_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن ECT هي حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات المعادلة قصيرة المدى هي المعاملات المرتبطة بحركية نموذج التقارب التوازني. أما معامل $\emptyset$فهو يمثل سرعة التصحيح.

1) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سنقوم بإجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ونستخدم اختبار ديكي فيلر المطور

الجدول رقم (01): اختبارات جدر الوحدة لديكي فيلر المطور (ADF)

اختبار سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج باستعمال اختبار ديكي-فيلر الموسع ADF								
		المستوى Level			الفرق الأول 1 st différence			القرار
النماذج		Constant	Trend et Constant	None	Constant	Trend et Constant	None	
PIBPH	Prob*	0.0413 **	0.0321 **	0.0043 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(0)
CORRU	Prob*	0.8071 no	0.8075 no	0.3260 no	0.0000 ***	0.0196 **	0.0000 ***	ساكنة عند I(1)
DEMOC	Prob*	0.0894 *	0.1778 no	0.5594 no	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0000 ***	ساكنة عند I(0)
STAGOV	Prob*	0.0703 *	0.2261 no	0.5149 no	0.0032 ***	0.0176 **	0.0001 ***	ساكنة عند I(0)
REF1989	Prob*	0.1653 no	0.5887 no	0.6821 no	0.0000 **	0.0000 **	0.0000 ***	ساكنة عند I(1)

نتائج اختبار جدر الوحدة باستخدام منهج ديكي فيلر المطور (ADF) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 7 فترات.

من خلال النتائج الظاهرة أعلاه، تبيّن أن المتغيرات التالية PIBPH, DEMOC, STAGOVهي متغيرات مستقرة عند مستواها، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر و تكتب على الشكل التالي PIBPH(0), DEMOC(0), STAGOV(0). وبالنسبة للمتغيرات الأخرى، فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد وتكتب على الشكل التالي: CORRU(1)، REF1989(1) .

2) نتائج اختبارات التكامل المشترك:

من أجل الحكم على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، يتطلب التحقق من اجراء اختبارين بعد اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج (ARDL). فالاختبار الأول يتعلّق بالكشف عن معامل الأثر، والثاني يتعلق باختبار الحدود للتكامل المشترك.

لقد تمّ اختبار أربع فترات ابطاء كحجم أمثل لتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وفقا لمعايير البيانات SC, HQ, AIC (المعادلة رقم (01)) وذلك بتحديد حد أقصى أربع فترات تباطؤ زمني لكلّ المتغيرات. ونتائج اختيار الفترات الزمنية للإبطاء أعطت النموذّج التالي: ARDL**(2,3,4,4,4)**

الجدول رقم (02): اختبار معامل الأثر للنموذج الثاني

	اختبار التكامل المشترك CointEq(-1)
قيمة معامل الأثر	-2.1642
القيم الاحتمالية	0.0000
القرار	يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، النموذج يأخذ حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

والنتائج في الجدول الموالي تبين نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك ونحلل قيمها وفقا لتحليل نتائج نموذج (ARDL).

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك للنموذج الثاني

	اختبار الحدود	Bounds Test	
القيم المحسوبة	Test Statistic	K	Value
	F-Statistic	4	8.8991
القيم الاحتمالية	Significance	**الحد الأدنى 0Bound**	**الحد الأعلى 1Bound**
	%1	%3.29	%4.37
	%10	%2.2	%3.09
القرار	**يوجد تكامل مشترك في المدى الطويل**		

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، القيم الحرجة محسوبة عند تسعة متغيرات تفسيرية، النموذج يأخذ حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

من خلال هذين الاختبارين، يتأكد لنا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث الاختبار الأول يوضح إذا كان هناك تكامل مشترك من خلال معامل الأثر ((-1) CointEq) التي تساوي قيمته (-2.1642) عند مستوى معنوية أقل من 1%، وهي قيمة سالبة أي نقبل الفرض العدم (H0) ونرفض الفرض البديل (H1)، أي يوجد تكامل مشترك على المدى الطويل. أما الاختبار الثاني يحدد من خلال اختبار الحدود(Bounds Test) الذي يُبنى قراره على ثلاثة مناطق، فالقيمة الاحتمالية التي تساوي 8.8991 عند K=4 والتي تشير إلى عدد المتغيرات المستقلة، هي أكبر من القيم الاحتمالية للحد الأعلى

عند جميع مستويات المعنوية. وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك في المدى الطويل، أي معدل النمو المتمثل في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواح (PIBPH) وكل من متغيرات الحكم الراشد هي متغيرات متكاملة معا وتتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1%.

وباستخدام كل من AIC وSC، تم اختيار نموذج ARDL(2,3,4,4,4) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في المعادلة (02)، وجاءت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): معلمات التكامل المشترك في الأجل الطويل للنموذج الثاني (المتغير التابع PIBPH)

المتغيرات	المعلمات المقدرة Coefficient	الخطأ المعياري Std.Error	احصائية-t T-Statistic	الاحتمال Prob
CORRU	-3.07882	0.4187	-7.3529	0.0002
DEMOC	-1.7284	0.3078	-5.6140	0.0008
GOVS	-0.2655	0.1925	-1.3794	0.2102
REF1989	1.3031	1.0511	1.2397	0.2550
C	14.3976	3.2922	4.3731	0.0033

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews9، القيم محسوبة عند تسعة متغيرات تفسيرية، النموذج يأخذ حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني.

وبإجراء عملية التطبيع على نتائج التقدير، جاءت النتائج في صورتها الأخيرة كما يتضح من المعادلة التالية رقم (02):

$$\mathbf{PIBPH} = -3.08\mathbf{CORRU} - 1.73\mathbf{DEMOC} - 0.26\mathbf{STAGOV} + 1.30\mathbf{REF1989} + \mathbf{14.4} \quad \text{.....(03)}$$

$\mathbf{R^2 = 0.95}$ **DW= 1.78**

3) اختبار ملاءمة النموذج:

الجدول رقم (05): نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لعلاقات الأجل الطويل للنموذج الأول

الاختبار		إحصائية	القيمة	الاحتمال	القرار
هدف الاختبار	نوع الاختبار				
الارتباط الذاتي	Breusch-Godfrey	F-statistic	0.1545	0.8607	لا يوجد ارتباط ذاتي
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.0486	0.5909	البواقي تتبع توزيع طبيعي
عدم ثبات التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.7388	0.7244	التوزيع يتميز بثبات التباين
ملاءمة واستقرار النموذج	Ramsey RESET TEST	T-statistic	0.2050	0.8443	النموذج مستقر
		F-statistic	0.0420	0.8443	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews.

من الجدول رقم (05)، نلاحظ أن النموذج لا يعاني من أي مشكل قياسي سواء من حيث وجود ارتباط ذاتي لتوزيع البواقي، أو مشكل عدم التوزيع الطبيعي لتوزيع البواقي، أو مشكل عدم الثبات، وفي الأخير مشكل عدم ملاءمة النموذج واستقراره، وهذا ما تؤكد قوة هذا النموذج من خلال هذه الاختبارات الرئيسية.

4) تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

إن الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL تتمثل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (PIBPH) ومحدداتها الأساسية أي متغيرات الحكم الراشد في الأجل القصير باستخدام نموذج ARDL(2,3,4,4,4). وكما يتضح من الجدول رقم (02) فإن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)) معنوي عند مستوى 1%، ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع. حيث بلغت قيمته (-2.1642)، أي 216.42%. وهذا يعني أن 216.42% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية. وهذه القيمة تعني أنه يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن الجديد خلال نصف فترة، أي نصف سنة، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريع نسبيا.

5) اختبار استقرار النموذج:

الشكل رقم (01): اختبار الاستقرار الهيكلي من خلال المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

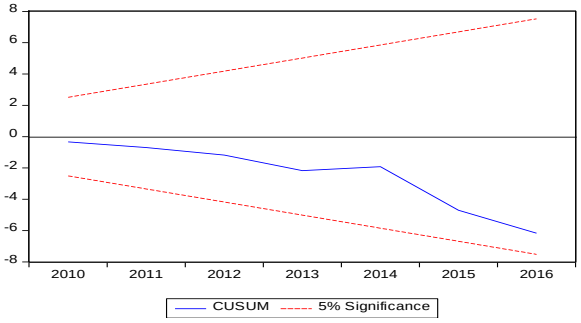

المصدر: البرنامج الاحصائي **Eviews**.

6) تحليل النتائج:

إن المعادلة رقم (03) تمثل علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد وعناصر الحكم. ويتضح من الجدول رقم (04) أن المرونات المقدرة جاءت تقريبا كلها معنوية عند 1%، 5% و10% لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة في تفسير

معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1984-2016). كما أن 95% من التغير في معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في الفساد، المسؤولية الديمقراطية، الاستقرار الحكومي وعملية الاصلاح المؤسساتي، وهي نسب مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج. فضلا عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي كما يتضح من إحصائية ديربن واتسون (DW). كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

نجد معلمة متغير الفساد تقدر ب (3.08-) وهي معنوية عند 1%. ونلاحظ أن هناك علاقة سلبية قوية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 3.08%. وهي نسبة كبيرة نسبيا، هذا ما يدل على التأثير السلبي الكبير للفساد على النمو في الجزائر، وهذا ما يتماشى مع فرضيتنا المسبقة التي تشر إلى وجود العلاقة السلبية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

إن الفساد في الجزائر يعتبر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا لما له من تداعيات سلبية. والفساد انتشر في الجزائر منذ الاستقلال، أي سواء في النظام الاشتراكي أو اللبرالي. واشتدت درجة الفساد بسبب ضعف النظام المؤسساتي القائم والذي لم يتحسن على الرغم من الاصلاحات الدائمة. وفي الجانب الاحصائي، أعلن في سنة 1990م الوزير الأول الأسبق "عبد الحميد إبراهيمي" أن حجم الفساد في الفترة الممتدة من 1967م إلى سنة1990م قد بلغ 26 مليار دولار، والذي كان قد استند في ذلك على تصريحات مسؤولين سامين للتحليل بأن الرشوة تمثل 20% من التجارة الخارجية منذ الاستقلال ليستنتج بأن التقديرات تفيد بأن هناك 26 مليار دولار تبخرت في الهواء. (حيمر، 2013)

بالإضافة إلى ذلك، اعترف رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" في خطابه الموجه للمواطنين يوم 27 أفريل 1999م " *بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد* " وحسب قوله " *دولة مريضة في الإدارات، مريضة بممارسات المحاباة و مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب ، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع*". (إبن مرزوق، 2010)

بينما معلمة متغير المسؤولية الديمقراطية، هي تقدر ب (1.73-) وهي معنوية عند مستوى 1%. أمّا من الناحية النظرية، هذه القيمة تعتبر سالبة، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ينفي فرضيتنا الرئيسية التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

لكن، فرضية وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية والنمو هي صحيحة ومؤكدة، حيث توجد وجهة نظر معاضة (Perspective de conflit). وأصحاب هذه المدرسة يدعّون بأن العلاقة بين الديموقراطية

والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية ومن أصحاب هذا الاتجاه De Schweinitz 1964 ، Andreski 1968 ، Chirot 1977 ،و Rao 1985، وغيرهم ممن اقتنع بأن النجاح الاقتصادي والنمو السريع يحتاجان إلى نظام سلطوي يحد من توسع النشاط الديموقراطي، ويحتوي توسع حدود الحريات المدنية؛ لأنه سينتج عن هذا التوسع في الحقوق المدنية ديموقراطية غير ناضجة، تؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، خاصة أنها في هذه المرحلة لن تكون قادرة بشكل فاعل فرض السياسات الاقتصادية بحزم، بل إن عملية التنمية برأيهم بحاجة إلى تدخل فعال للدولة، والتي لا تتوافق مع السياسات الديموقراطية. وبالتالي، نستنتج أن الديمقراطية في الجزائر تؤثر سلبيا على النمو في الجزائر، حيث زيادة نقطة واحدة في مؤشر المسؤولية الديمقراطية سيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 1.73%.

أمّا الاستقرار الحكومي فمعلمته مقدرة ب (0.26-) وهي غير معنوية. والإشارة السالبة تعني وجود علاقة عكسية بين استقرار الحكومة والنمو، وهي عكس الفرضية، كما أنها نتيجة غير متوقعة وتعارض النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة. فاستقرار الحكومة إذا زاد بنقطة واحدة سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.26% وهي نسبة كبيرة. هذه النتيجة تتوافق مع فرضية بعض المنظرين الاقتصاديين أنه لا وجود أي علاقة نمطية بين العوامل السياسية والتنمية الاقتصادية كما هو حال Pay 1966، فقد أكّدوا بأن عنصر السياسة محايد وله أثر ضعيف على التنمية الاقتصادية. والفرضية مبنية على طبيعة المتغيرات (nature de variables) وتحسن مستويات التنمية الاقتصادية ضمن التجمعات الأكثر ديموقراطية، وكذلك التجمعات ذات الحكومات المتسلطة.

على الرغم من تمتع الجزائر بكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الايجابية كالتحسن في مؤشر التنمية البشرية، إلاّ أنها مازالت تعاني مجموعة عوامل اقتصادية ومؤسساتية أخرى تمسّ الاستقرار السياسي الداخلي وتجعل من الأمن ووحدة الدولة عرضة للاضطراب والانهيار في الأجل الطويل. وأهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي في الجزائر تتمثل في محورين رئيسيين وهما: الاختلالات الاقتصادية المزمنة وعرقلة عملية الاصلاحات. فما يزال الخلاف قائم حول الاصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية خاصة بعد كل خلل اقتصادي يؤدي إلى أزمة التي تكون خارجية المصدر. كما توجد أطراف متصارعة تخلق توازنات المصالح وتعرقل الاصلاحات. بالإضافة إلى غياب الكفاءات على هرم السلطة التي تقود هذه الاصلاحات إلى الاتجاه الصحيح. أمّا المحور الثاني فيتعلق بالفساد السياسي والمالي المنتشر في الجزائر، والتفاوت في توزيع الدخول.

وفي الأخير وكما ذكرنا، هذه الدراسة تحتوي على متغير وهمي وهو متغير الاصلاح المؤسساتي الذي طبقته الجزائر في بداية سنة 1989. فهذا المتغير قدرت معلمته ب (1.3) وهي غير معنوية عند 10%.

وتعني هذه القيمة أن الاصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر أثرت إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر. وحسب التحليلات الاحصائية، هذه الاصلاحات المؤسساتية لم تحقق النتائج المرجوة التي كانت متوقعة بعد اجراء هذه الاصلاحات. فعلى الرغم من تحسن بعض مؤشرات التنمية خاصة مؤشرات التنمية البشرية، إلاّ أن المؤشرات الحقيقية للنمو الاقتصادي بقيت ضعيفة ومرتبطة بالمداخيل الريعية. فالتحسن في بعض المؤشرات إنما هو تحسن في المؤشرات النقدية فقط. فالقدرة الشرائية مازالت متدهورة، وعلى الرغم من تحسن مستوى المعيشة، إلا أنه لم يشمل جميع الفئات.

أما من جانب قوة النموذج، لقد تمّ اجراء مجموعة من الاختبارات الاحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم في قياس المرونات (المعلمات) المقدرة في الأجل الطويل. وتبين من الجدول رقم (05) أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها لا تتوزع توزيعا معتدلا أو طبيعيا، تباينها ثابت، فضلا عن وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية 5%.

من جهة أخرى، أظهرت نتائج اختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (Cusum) بالنسبة لهذا النموذج أن المنحنى يقع ضمن حدود المنطقة الحرجة للاختبار ، وهذا ما يشير إلى استقرار النموذج عند حدود 5%، أي ليس هناك أي تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، ويتضح ذلك من خلال بقاء الخط الممثل للبيانات في النموذج قيد الدراسة محصوراً بين خطي (الحدود) الجدولية للاختبارين (Cusum).كما هو مبين في الرسم البياني في الشكل (01) وكما يتضح أيضا من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج المعلمات طويلة الأمد وقصيرة الأمد، ويوضح ذلك أن نتائج هذا البحث غير متحيزة، ومن ثم يعتد بثقتها.

5- خاتمة:

إن عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الجزائر يعني هناك خلل أو ضعف في تكوين المؤشرات المحددة للنمو الاقتصادي. والأدبيات الاقتصادية ركزت على متغيرات الاقتصاد الكلي وعوامل الانتاج التي تحقق التراكم والديناميكية الاقتصادية. لكن، هذه المتغيرات حتى إذا كانت متوفرة ستتطلب عوامل لتجميعها وتفعيلها. وهذا ما جاء على لسان (North, 1999) حيث طرح التساؤل من يقوم بتعبئة هذه العوامل؟ ولذلك، استهدفت الأدبيات اللاحقة التركيز على العوامل المؤسساتية في محاولة لتحليل عملية النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة. وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل عملي بالاستناد على نموذج رياضي تمّ توصيفه. وبالنسبة لاختيار المتغيرات واستنادا إلى البيانات الواردة، تضمنت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد كمؤشر للنمو الاقتصادي. وبالنسبة لمؤشرات الحكم الراشد المفسرة للنمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة قاعدة بيانات تعكس تطور مؤشر المخاطر السياسية الذي تصدره وكالة المجموعة البحثية (PRS). وقد تتوافق مع مؤشرات الحكم

الراشد الخاصة بالبنك الدولي الذي يستخدم ستة مؤشرات مركبة تعكس ستة جوانب من الحكامة. فقد اخترنا مؤشرات رئيسية وهي: استقرار الحكومة، والمسؤولية الديمقراطية والفساد. وكما نعلم، أن الجزائر عرفت اصلاحات مؤسساتية واقتصادية جذرية غيّرت من قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية في البلد. لذلك، تطلبت الدراسة ادراج متغير آخر كونها شملت الفترة الزمنية 1984-2016، أي تمثل مرحلة ما قبل الاصلاحات وما بعدها. هذا المتغير هو وهمي ويستخدم في الحالات حيث يكون هناك تغيّر في المراحل.

وبالنسبة للمنهجية المطبقة، تقوم الدراسة باستخدام المنهجية التي يطلق عليها منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) والتي تعتمد على اتجاه التكامل في الأجل الطويل، ثمّ تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM للحصول على الديناميكيات قصيرة الأجل من ناحية ولإظهار التعديلات الهيكلية التي تتمّ في الأجل القصير نتيجة لتضمين حد تصحيح الخطأ من ناحية أخرى.

ثمّ قامت الدراسة بعد ذلك بعمل بعض الاختبارات التحليلية لضمان خلو النموذج من المشاكل الاحصائية الرئيسية. ولحسن الحظ، وُجد النموذج لا يعاني من المشاكل الاحصائية وفقا لاختبارات Breusch Godfrey Test للكشف عن الارتباط التسلسلي في البواقي، واختبار عدم ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test واختبار ARCH، واختبار Ramsey RESET Test للتأكد من صحة توصيف النموذج. وأخيرا لم يتبقى سوى خطوة واحدة وهي اختبار استقرار نموذج النمو الاقتصادي وهو ما يتطلب تضمين الديناميكيات القصيرة الأجل في الأجل الطويل.

وتشير النتائج إلى أن تقريبا جميع تقديرات المعادلة طويلة الأجل معنوية عند مستوى ثقة 90% وأن معظم المرونات جاءت بنفس العلامات المتوقعة وبقيم مقبولة. وفيما يتعلق بنموذج تصحيح الخطأ، فقد تبين أن حد تصحيح الخطأ كانت له علامة سالبة ومعنوية ممّا دلّ على وجود علاقة تكامل حقيقية ومستمرة. كما أظهر معامله تعديلات بطيئة أو متدرجة لاستعادة التوازن في حالة النموذج والمقدرة نصف سنة. كما أن استقرار النموذج في المدى الطويل يعكس حقيقة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب التحسين في العناصر الرئيسية للحكم الراشد.

أما من ناحية إثبات الفرضيات، فمتغير الفساد جاء مطابقا للفرضية التي تشير إلى وجود علاقة سلبية بينه وبين النمو الاقتصادي في الجزائر؛ بينما المؤشرين الآخرين وهما الديمقراطية والاستقرار السياسي، أظهرت النتائج عكس الفرضيات، وهذا ربما راجع إلى سوء استخدام المؤشرات، أو خطأ في القياس.

وفي ضوء كل ما ذكرناه، توضح معادلة هذا النموذج أن معظم المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل اصلاح وتحسين مؤسساتها. ونجد أن العلاقات القوية بين

مؤشرات الحكامة الجيدة والنمو في الجزائر تتركّز في المقام الأول في الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو. فهذه الآفة هي متأصلة في النظام سواء على مستوى الإدارات، الحكومات أو حتى المواطنين، وهذا ما أثر سلبيا على التعبئة الفعالة لعوامل الانتاج. كذلك الجانب الأكثر تأثير هو غياب الديمقراطية، فغياب عملية التداول على السلطة يكون جماعات ولوبيات تعمل على التحكم في جميع المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية وفي هرم السلطة. وفي دولة ريعية، تعمل على التحكم في الموارد وفي التحويلات الحكومية، وهذا ما يدفعها على المحافظة على هذ الوضع ويمنع تشكيل اقتصاد انتاجي وتنافسي. وكل هذه المتغيرات تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يعكس سوء الإدارة الجزائرية التي تتميز ببيروقراطية حادة ومناخ غير مواتي للنشاط الاقتصادي. فتوجه الدولة بقي محصورا في اصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تملك جميع المتغيرات التقليدية على غرار الرأسمال المادي والبشري. إلاّ أن هذه الدراسة تبقى ناقصة نظرا لأن المتغيرات هي متغيرات صورية وذاتية تبعة لوكالات عالمية، حيث كل وكالة لها طريقة خاصة في تجميع مؤشراتها، وهذا هو الانتقاد الرئيسي الموجه إلى هذه المؤشرات وهو كيف تمّ بناؤها وجمعها خاصة تلك الناتجة عن استبيانات مستقصاة من المواطنين.

6- المراجع:

(s.d.). Récupéré sur http://gdt.oqlf.gouv.qc.ca/ficheOqlf.aspx?Id_Fiche=8360459

(s.d.). Récupéré sur https://en.oxforddictionaries.com/definition/governance

(MAEP), M. A. (2003).

A Przeworski, M. A. (1996). What Makes Democracy Endure. *Journal of Democracy*, 51-69.

Addi, L. (1992). *l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en construction.* Alger: entreprise nationale du livre.

Akagül, D. (2005). Démocratie, stabilité politique et développement : analyse du cas turc.

Allen N. Berger, I. H. (2009). Institutional development, Ownership Structure and Business Strategies : A New Era in the Chinese Banking Industry, China's Emerging Financial Markets. *The Milken Institute Series on Financial Innovation and Economic Growth*, 3-72.

Bardhan, P. (1997). Corruption and Development: A Review of Issues. *Journal of Economic Literature*, 1320.

Barro. (1999). op cite. 178.

BM. (1992). *Governance and development.* Washington: Washington, DC.

BM, 2. (2003). *Vers une meilleure gouvernance au Moyen-Orient et en Afrique du Nord : Améliorer l'inclusivité et la responsabilisation.* Washington: Washington, D.C.

Boyer. (2003). Les institutions dans la théorie de la régulation. *Cahiers d'Économie politique*, 79-101.

Brodhag, R. H. (2000). Glossaire des Outils Economiques de l'Environnement. *ARMINES*, 20.

Chang. (2011). op cite. *Journal of Institutional Economics*, 485.

Chang-H. (2011). Institutions and Economic Development: theory, policy and history. *Journal of Institutional Economics*, 484.

Dahmani. (1999). *L'Algérie à l'épreuve, économie politique des réformes 1988-1997.* Alger: Casbah.

.النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ,.) 1962 - 1954 (الجزائر :وزارة الإعلام والثقافة.. .FLN. (1979)

FLN, 1. (1962). *Charte de Tripoli, Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire.* Tripoli: C. N. R.A. à Tripoli.

FMI. (1997). *The Role of the IMF in Governance Issues: Guidance Note.* FMI.

Ghilès, F. (1998). L'armée a-t-elle une politique économique ? *Chroniques de douze années de compromis incertains , Pouvoirs*, 87.

Glaeser, E. L.-d.-S. (2004). Do Institutions Cause Growth? *Journal of Economic Growth*, 273.

Kaufmann. (2002). *op cite.*

Kaufmann D., K. A. (2002). Growth without Governance. *Policy Research Working Paper Series*, 171.

Kaufmann Daniel. (2003, novembre 21). repenser la bonne gouvernance, dialogue sur la gouvernance et développement au moyen orient et en Afrique du nord.

Kaufmann, D. a. (2002). *op cite.*

Kaufmann, J. H. (2001). La captation de l'État dans les économies en transition : un défi à relever,. *Finances & Développement*, 31-35.

Kurtz M., S. A. (2007). op. cite. 546-549.

Lahouari, A. (1992). *l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en.* Alger: entreprise nationale du livre.

Leff, N. H. (1964). Economic development through bureaucratic corruption. *American Behavioural Scientist 8*,, 8.

Létourneau, J. (1987). L'économie politique des trente glorieuses. Apport et originalité des analyses en terme derégulation. *Réflexions Historiques*, 3-4.

Marchesin P. (2004). Démocratie et développement. *Tiers-Monde*, 487-513.

Meisel N. (2004). *Culture de gouvernance et développement.* Paris: OCDE.

Mondiale, B. (2002). *Des institutions pour le marché.* Washington: Washington DC.

Oman, A. (2006). *Uses and Abuses of Governance Indicators.* Paris: OCDE.

Pradhan, R. N. (2013). Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. *Social and Behavioral Sciences*,, 914-921.

Richard, S. e. (2008, septembre 1-4). Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France. (I. Université de Montpellier, Intervieweur)

Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1993). Corruption. *The Quarterly Journal of Economics*, 559.

Stora, B. (1995). *L'Algérie en 1995 : La guerre, l'histoire, la politique ; essai, collection « idées et controverses.* Paris: Michalon.

Tiede, S. H. (2011). The Rule of Law and Economic Growth: Where are We. *World Development*, 673-685.

Unies, N. (2007). *Sociétés transnationales, industries extractives et développement.* New York and Gèneve: NATIONS UNIES.

Voigt, S. (2009). How (Not) to Measure Institutions. *MAGKS Papers on Economics.*

إبن مرزوق ,ع ,2010) .أفريل .(28-27الحكم الراشد و إصلاح الإدارة الجزائرية بين المتطلبات و المعيقات.

أبو الشعير ,ا .(1993) .*النظام السياسي في الجزائر*. .الجزائر :دار الهدى.

الأصفاني، ,ن .(1981) .مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، .*السياسة الدولية*.26 ,

الاعلام ,ق .(1990) .الجزائر :الجريدة الرسمية للجمتهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الجمعيات ,ق .(1997) .الجزائر :الجريدة الرسمية للجمتهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السعداوي ,ع .ع .(1999) .التعددية السياسية في العالم الثالث :الجزائر نموذجا .*السياسة الدولية*.16 ,

جبهة التحرير الوطني. (1986). *الميثاق الوطني*. الجزائر: منشورات المعهد الترب وي الوطني.

حربي ,م .(1994) .*الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)*ترجمة :تجيب عمتاد .الجزائر.

حيمر. (2013). ظاهرة الفساد في الجزائر) 2013 _ 1989 (دراسة وصفية تحليلية. الجزائر: جامعة الجزائر.

دستور .(1976) .*باب السلطة وتنظيمتها الفصل الأول الوظيفة السياسية، المادة 94*. الجزائر.

قانون إنتخابات. (1997). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمتهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قيرة .(2002) .*مستقبل الديمقراطية في الجزائر* .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

كريمة جباري. (2001). الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-1997. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

محمتد عابد الجابري، (1994). *الديمقراطية وحقوق الانسان*. بيوت: قضايا الفكر العربي.

محمتد قدوسي. (2008). الدولة وظاهرة النيوباتريمونيالية في الجزائر بعد دستور 1989 : استمترارية، تطور أم تقطعات. *مجلة علوم انسانية*.

مخلوف .(2013) .مرجع سابق.109-108 .

مخلوف .(2013) .موقع الدين في عمتلية الانتقال الديمقراطي في الجزائر في الفترة) 1995 - 1989 (، .وهران ,الجزائر :جامعة وهران.

مخلوف ,ز .ع ,2003) .ديسمبر .(26-25الحكم الراشد لتحقيق التنمتية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء.

نبيل دحماني، (2011). الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتتدة من 1999 إلى غاية 20. جامعة منتوري، قسنطينة، قسنطينة الجزائر.

وليد، ,خ .(2012) .دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي .*مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة*، .قسنطينة ,الجزائر.